

Distr.: General
10 February 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل

تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب

تقرير الأمانة

ملخص

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والنتائج الرئيسية لاجتماع فريق الخبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، الذي عُقد في بانكوك من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٤ المعنون "إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب". وضم الاجتماع خبراء من مختلف مناطق العالم. ونظر الخبراء في السبل والوسائل الفعالة لإدماج الرياضة في استراتيجيات وخطط وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، واستبانوا الممارسات الجيدة الناشئة، وشددوا على الحاجة إلى تقييمات متينة لتلك البرامج من أجل تعزيز فهم أثر التدخلات الرياضية في الوقاية من الإحرام. ويتضمن التقرير اقتراحات وتوصيات بشأن إجراءات تتخذها الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

* A/CONF.234/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

030320 030320 V.20-01114 (A)



أولاً - مقدمة

١ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٠/٧٤ بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، الدول الأعضاء على أن تستخدم، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الأنشطة الرياضية على نطاق أوسع لتعزيز تدابير الوقاية الأولية والثانوية والثالثية للشباب من الإحرام وإعادة إدماج الحناة الشباب في المجتمع، وكذلك درء نكوصهم، وأن تُشجّع وتيسر، في هذا الصدد، إجراء بحوث وعمليات رصد وتقييم فعالة بشأن المبادرات ذات الصلة، بما فيها المبادرات المتعلقة بأنشطة العصابات، بهدف تقييم أثرها. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن يعقد اجتماعاً لفريق خبراء، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات الرياضية، لكي ينظر في سبل ووسائل فعالة لإدماج الرياضة في تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، بالاستناد إلى البرامج القائمة ومع مراعاة أهداف التنمية المستدامة وسائر خطط عمل الأمم المتحدة ومعاييرها وقواعدها ذات الصلة، بغية تحليل وتجميع مجموعة من الممارسات الفضلى التي تلبي احتياجات مختلف الجهات صاحبة المصلحة وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة، وأن يقدم تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لكي تنظر فيه أثناء دورتها التاسعة والعشرين، وإلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لكي يطلع عليه.

٢ - وعقد المكتب، ضمن إطار الجهود التي يبذلها لتنفيذ القرار المذكور أعلاه، اجتماعاً لفريق خبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب. واستضافت الاجتماع حكومة تايلند، وعُقد في بانكوك من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وحضر الاجتماع ٤٦ خبيراً من مختلف مناطق العالم، بصفتهم الشخصية، منهم خبراء حكوميون في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية وممثلون لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان، وممثلون لمنظمات رياضية ومؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣ - وعلى خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (A/73/325)، الفصل السادس، القسم ألف) وخطة عمل قازان، التي اعتمدت في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر اليونسكو الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة،^(١) أقرت طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، ضمت منظمات شعبية وهيئات دولية، بما تنطوي عليه البرامج الرياضية من إمكانات لتحقيق نتائج إيجابية اجتماعية إيجابية في سياقات متنوعة، بما فيها منع الجريمة.

(١) انظر الوثيقة SHS/2017/5 REV، المرفق الأول.

٤- وتمثلت أهداف اجتماع فريق الخبراء في استبانة ممارسات جيدة من جميع أنحاء العالم بشأن استخدام الرياضة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، وتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها إدماج الرياضة والبرامج الرياضية في الاستراتيجيات ذات الصلة على نحو يلي احتياجات مختلف الجهات ذات المصلحة ويعزز التنسيق على نطاق المنظومة، ويسهم في مجموعة من الممارسات القائمة على استخدام تدخلات رياضية لوقاية الشباب من الإحرام في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

٥- وترأس حفل افتتاح الاجتماع صاحبة السمو الملكي الأميرة باجرا كيتيابا نارينديراديببافاتي، وتضمن عروضاً إيضاحية قدمها وزير العدل التايلندي، سومسك ثيسوثين، والمدير التنفيذي لمعهد العدالة التايلندي، كيتيونغ كيتاياراك، ونائبة مدير شعبة العمليات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كانديس ويلش، وعضو اللجنة الأولمبية الدولية، السيدة كونينغ باتاما ليسوادتراكول.

ثانياً - ملخص المداولات

٦- أشار فريق الخبراء أثناء الاجتماع إلى وجود تسليم واسع النطاق بأن منع الجريمة يسهم في التنمية المستدامة وأن الرياضة هي أداة سبق استخدامها كوسيلة للتغيير الاجتماعي ودرء الإحرام، بما في ذلك تحقيق الغايات المتعلقة بالعنف والإحرام ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة ٥ و ١١ و ١٦.

٧- وشدد فريق الخبراء على أهمية استبانة عوامل الخطر المعروفة المرتبطة بالجريمة والإيذاء والتصدي لها، وتعزيز عوامل الحماية، ودعم أنشطة ومبادرات حل المنازعات الرامية إلى معالجة التهميش والاستبعاد، واستخدام استراتيجيات التعليم والتوعية العامة لترسيخ ثقافة احترام القانون والتسامح.

٨- وتماشياً مع المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢)، عاود الخبراء تأكيد أهمية إشراك الحكومة بجميع مستوياتها من أجل تهيئة وصون وتعزيز بيئة يمكن فيها للمؤسسات الحكومية وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص ذات الصلة أن تسهم في منع الجريمة.

٩- ورأى فريق الخبراء أنه ينبغي إدماج اعتبارات منع الجريمة، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة، في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، كما ينبغي أن يكون التعاون والشراكات جزءاً أساسياً من تدابير منع الجريمة بصورة فعالة، نظراً لاتساع نطاق أسباب الجريمة والمهارات والمسؤوليات اللازمة للتصدي لها. وفي هذا السياق، لاحظ فريق الخبراء أن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة لدى الشباب يفترض قيام الحكومات مسبقاً بوضع خطة لمنع الجريمة تتضمن أولويات وغايات واضحة، ووجود مسؤوليات وأهداف واضحة لتنظيم تدابير منع الجريمة، بما في ذلك من خلال الأنشطة الرياضية، وإنشاء مراكز أو جهات وصل ذات خبرة فنية وموارد كافية، وإنشاء صلات وآليات للتنسيق بين الأجهزة الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والأوساط المهنية والمجتمع المحلي.

١٠ - ولاحظ فريق الخبراء أن منع الجريمة ينطوي على مجموعة واسعة من النهج، وسلّم بأهمية منع انخراط الأطفال والشباب في أنشطة إجرامية من خلال دعم نموهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه السلوكيات الجانحة والمناهضة للمجتمع، كما سلّم بأهمية دعم إعادة تأهيل الأطفال والشباب المخالفين للقانون وإعادة إدماجهم في المجتمع. وإذ لاحظ فريق الخبراء استمرار أهمية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مرفق قرار الجمعية العامة ٤٥/١١٢، الفقرتان ٢ و ٣)، شدد على أن النجاح في منع جنوح الأحداث يقتضي نهجاً يركز على الطفل إلى جانب بذل المجتمع كله جهوداً تكفل للمراهقين تطوراً منسجماً، بما في ذلك من خلال الاعتراف بحق الطفل في مزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه.^(٢)

١١ - واتفق فريق الخبراء على أن مفهوم "الرياضة" ينبغي أن يُفهم بمعناه الواسع، بالاستناد إلى تعريف ذلك التعبير الوارد في خطة عمل قازان، والذي "يشمل الرياضة للجميع، والألعاب البدنية والأنشطة الترويحية والرقص والألعاب الرياضية المنظمة والعرضية والتنافسية والتقليدية والألعاب الرياضية الخاصة بالشعوب الأصلية بمختلف أشكالها".^(٣)

١٢ - وأوصى فريق الخبراء بأن تعتمد برامج منع الجريمة نظرة للرياضة تخرج عن نطاق الأنشطة التنافسية، مشيراً إلى أهمية برامج الأنشطة البدنية التي تُشرك الشباب على نحو يراعي خلفياتهم الثقافية.

١٣ - وسلّم فريق الخبراء بأنه على الرغم من أن البرامج والممارسات الوقائية القائمة على الرياضة، والتي كثيراً ما تُستوحى من المجال الأوسع نطاقاً المتمثل في الرياضة من أجل التنمية، لا تزال في طور النشوء، فإن التدخلات الرامية إلى منع الجريمة بالتركيز على الرياضة والأنشطة البدنية تنطوي على إمكانية الإسهام في منع الجريمة على مستويات كثيرة. وفي هذا الصدد، سلّم فريق الخبراء بأن مفهوم منع الجريمة القائم على الرياضة سوف يستفيد من وضع تعاريف موحدة، بما فيها تعاريف عملية لما يشكل برنامجاً رياضياً أو قائماً على الرياضة تخرج عن نطاق الفكرة المتمثلة في كون البرنامج يتضمن عنصراً يتعلق بالرياضة.

١٤ - وسلّم فريق الخبراء بجدوى التمييز بين ثلاثة مستويات متكاملة من برامج الوقاية من الإحرام (المستوى الأول والثاني والثالثي)، لأغراض تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها. وينطوي المستوى الأولي على مبادرات تعالج ظروف البيئة المادية والاجتماعية التي تتيح فرصاً للسلوك الإجرامي أو تدفع إليه؛ وينطوي المستوى الثاني على مبادرات تستهدف الفئات المعرضة للخطر، مع التركيز على عوامل الخطر والقدرة على الصمود على الصعيد الفردي؛ ويمثل المستوى الثالثي مجموعة من التدخلات الأذق استهدافاً والمصممة خصيصاً للأفراد الذين سبق لهم أن خالفوا القانون.

١٥ - وخلص فريق الخبراء إلى أنه رغم توافر أدلة محدودة على وجود صلة سببية بين المشاركة في الأنشطة الرياضية والوقاية من الإحرام ومن معاودة الإحرام، فإن هناك ما يدل على أن الرياضة يمكن أن تكون أداة فعالة لإتاحة وزيادة المشاركة في التدخلات الرامية إلى درء الإحرام أو استمرارية تلك المشاركة.

(٢) اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣١، الفقرة ١.

(٣) الوثيقة SHS/2017/5 REV، المرفق الأول، الفقرة ١.

١٦- ولاحظ فريق الخبراء أن هناك أنواعاً مختلفة كثيرة من البرامج القائمة على الرياضة التي يمكن أن تساعد، تبعاً لأهداف وتصميم كل منها، على إبعاد الشباب عن الإجرام وغيره من الأنشطة الإشكالية، بمن فيهم الشباب المتمون إلى جماعات يصعب الوصول إليها، وأن توفر صلة مع التدخلات والخدمات الأخرى، وأن تتضمن، أو تُضمّن في، تدخلات معينة لمعالجة عوامل الخطر المرتبطة بالإجرام، من أجل تحقيق أهداف اجتماعية معينة ونتائج إيجابية على صعيد التطور الشخصي. ولوحظ أن الرياضة يمكن أن تسهم في التنمية الإيجابية للشباب وتدريبهم على اكتساب المهارات وأن توفر للشباب قُدوات إيجابية وإمكانية الوصول إلى شبكات مناصرة للمجتمع. وشدد فريق الخبراء على أن منع الجريمة يتطلب تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين، وأن الرياضة يمكن أن تؤدي دوراً فريداً في هذا الصدد من خلال توليد رأسمال اجتماعي والمساعدة على حشد المجتمعات المحلية وتعزيز الإدماج والتضامن الاجتماعي. ولوحظ أن الرياضة يمكن أن تسهم، في بعض الحالات، إسهاماً إيجابياً في تحويل المحيط الاجتماعي.

١٧- ونظر فريق الخبراء في التجربة المتراكمة من خلال عدة برامج سعت إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في إبعاد الشباب عن الإجرام أو تحقيق نتائج إنمائية، ولاحظ أن كثيراً منها يقوم، للأسف، على أسس منطقية غامضة وأهداف مفرطة الطموح أو يستند إلى فهم تبسّطي للأسباب المتعددة والمعقدة لإجرام الشباب. ولاحظ فريق الخبراء أنه كثيراً ما يُسارع إلى افتراض أن ما يتعلمه الشباب عندما يشاركون في أنشطة رياضية، بما في ذلك من حيث القيم والمهارات، سينقل بالضرورة إلى سياقات غير رياضية في حياتهم. بيد أن فريق الخبراء استبان أيضاً بضع سمات للبرامج واستراتيجيات التنفيذ يمكن أن تساعد على إنجاز هذا النقل، منها: تهيئة ظروف تساعد على النقل قبل التدخل؛ والتوجيه؛ وتنظيم مناقشات بين النظراء؛ وإتاحة فرص للتفكير بعد أنشطة البرامج؛ وتسخير تجارب المتابعة من أجل تعزيز التعلّم وترسيخه. وخلص فريق الخبراء إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن العمليات الإدراكية التي يمكن من خلالها نقل المهارات المكتسبة من المشاركة في الأنشطة الرياضية على نحو فعال إلى جوانب أخرى من حياة المشاركين.

١٨- وحدّر فريق الخبراء من أنه لا يمكن عقلاً توقُّع أن تُعالج الأسباب الحذرية لإجرام الشباب، سواء كانت مفهومة على الصعيد الفردي أو المجتمعي، من خلال مجرد إتاحة فرص لممارسة الألعاب الرياضية. إذ لا ينبغي المبالغة في تقدير قدرة الرياضة على إحداث تغيير اجتماعي، ولا ينبغي اعتبار الرياضة بديلاً عن الاستثمارات العمومية في مجال التعليم وتوفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية والوصول إلى العدالة، وبرامج إعادة التأهيل، بل مكملتها.

١٩- وكثيراً ما يُنظر إلى بيئة الألعاب الرياضية على أنها أرضية تعليمية مهمة لتنمية المراهقين. ولاحظ فريق الخبراء أن هناك عدة برامج رياضية، على المستوى الأولي للتدخل، تبين بشكل قاطع أنها تسهم في التنمية الإيجابية للشباب، من خلال إشراك الشباب في أنشطة تنطوي على التفاعل الوجداني وتطوير المهارات أو المزايا الشخصية، بما في ذلك الصفات الإدراكية والاجتماعية والوجدانية والفكرية اللازمة للعمل على نحو طبيعي وبناء في المجتمع. ويمكن لهذه البرامج، وخصوصاً عندما تكون مصمّمة على نحو فردي بما فيه الكفاية وتنفَّذ بمرونة على نحو مناسب ثقافياً، أن تشرك الشباب في فرص تُعدهم لمستقبل ناجح وملتمزم بالقانون. غير أن فريق الخبراء

لاحظ أيضاً، في المقابل، أن البحوث المتعلقة بالصلة بين الرياضة وتنمية الشباب قد أفضت بالباحثين إلى استنتاج مفاده أن الصلة مشروطة وأن المشاركة في الأنشطة الرياضية لا تؤدي في حد ذاتها إلى نتائج إيجابية يمكن استبانتها بانتظام. إذ تتوقف النتائج الإيجابية على مجموعة عوامل، منها نوع الرياضة التي يمارسها المرء، وأقرانه ووالديه ومدربيه، والمعايير والثقافات المرتبطة بمختلف الرياضات أو التجارب الرياضية.

٢٠- وأشار فريق الخبراء إلى ما تنطوي عليه التدخلات القائمة على الرياضة من إمكانات لتعزيز البرامج الوقائية من العصابات وعنق العصابات والرامية إلى الحيلولة دون تجنيد الشباب في العصابات، وإلى توفير مخرج لهم وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع. ويمكن للتدخلات القائمة على الرياضة أن تتيح فرصة لإشراك الشباب المنخرطين في العصابات في تجارب انتقالية إيجابية وبناء هوية بديلة، وإجراءات للكف عن الإحرام. وفي هذا الصدد، لوحظ أن دور الدينامية الجماعية في مساعدة الشباب على بناء هوية إيجابية يتسم بأهمية خاصة عند العمل مع الأشخاص المنخرطين في العصابات وينبغي إيلاؤه عناية وافية عند الاضطلاع بتدخلات قائمة على الرياضة. وتمثل إدارة العمليات الجماعية جانباً مهماً من دور المدربين والميسرين الرياضيين.

٢١- وأولى فريق الخبراء انتباهاً خاصاً إلى أن تيسر ممارسة الرياضة هو مثال يدل على إدماج اجتماعي أوسع نطاقاً، وأن التهميش الاجتماعي والتمييز كثيراً ما يؤديان إلى تراجع إمكانية مزاوله الأنشطة الرياضية والمشاركة فيها. وهذا يشمل تيسر الوصول إلى المرافق والفضاءات الرياضية، التي كثيراً ما تكون معدومة في المناطق المنخفضة الموارد أو التي يكون الوصول إليها مقيداً. وعلى المستوى الثانوي من التدخل، يجب أن يكون الشباب الذين يتبين أنهم "عرضة للخطر" قادرين على المشاركة في الأنشطة الرياضية والبدنية في بيئات يشعرون فيها بالأمان البدني والتقدير الشخصي والدعم المعنوي والاقتصادي والتمكين الشخصي وبالأمل في مستقبلهم. ونظراً لما يمكن أن يترتب على استهداف التدخل أفراداً من مختلف الفئات المعرضة للخطر من أثر وهمي، أوصى فريق الخبراء بتفضيل نهج البرمجة المرنة والفردية والقائمة على مواطن القوة على النهج القائمة على مواطن الضعف.

٢٢- ولاحظ فريق الخبراء أنه يمكن إدماج الرياضة في نظام العدالة الجنائية ضمن إطار الجهود الرامية إلى توطيد العلاقات بين المجتمع المحلي والشرطة، والتجنيد، وبدائل السجن، والوضع رهن المراقبة، وإعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكان فريق الخبراء على علم بأمثلة لإشراك الشرطة في تدخلات رياضية ناجحة للوقاية من الإحرام على المستويين الأول والثانوي، شريطة أن تُعتبر الشرطة على الصعيد المحلي جهة فاعلة مشروعة وجديرة بالثقة. ويمكن أن يتخذ هذا النوع من إشراك الشرطة في البرامج القائمة على الرياضة أشكالاً كثيرة، بما في ذلك ضمن إطار مبادرات الخفارة المجتمعية، ويمكن أن يساهم في تحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي واحترام الشباب للقانون.

٢٣- وسلّم فريق الخبراء بما تنطوي عليه الأنشطة الرياضية والبدنية من إمكانات في إعادة تأهيل الجناة والحد من نكوصهم وفي تحسين مجموعة واسعة من النتائج النفسية والبدنية والتعليمية والاجتماعية للشباب الذين سبق لهم أن كانوا على احتكاك بنظام العدالة الجنائية، بمن فيهم

المحتجزون. واتفق فريق الخبراء على أن البرامج الرياضية، التي تنفذ في إطار المجتمع المحلي أو، عندما يُعتبر الاحتجاز ضرورياً، في إطار مؤسسي، يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في إعادة تأهيل الجناة الشباب وإعادة إدماجهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم الجناة الشباب وإعادة تأهيلهم خارج المؤسسات الإصلاحية من خلال تدخلات قائمة على الرياضة تحُدُّ من السلوك السلبى وتشجع على الكف عن الإجرام. ولاحظ فريق الخبراء أيضاً أن الأطفال والشباب المحتجزين عادة ما يكونون أقل ميلاً من أقرانهم في المجتمع المحلي للمشاركة في أنشطة بدنية كافية، وأن الرياضة في سياق احتجاجي يمكن أن تكون مفيدة أو إشكالية، تبعاً لكيفية تنظيم الأنشطة وتنفيذها، وتبعاً لكيفية اختبارها من جانب الشباب في نهاية المطاف. وذكر فريق الخبراء أن هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث بشأن إقلاع الجناة الشباب عن الإجرام وكيف يمكن أن تكون الرياضة أداة فعالة في تلك العملية.

٢٤- وبالنظر إلى التوجيهات الدولية القائمة بشأن توفير الأنشطة البدنية وفرص ممارسة الرياضة في أماكن الاحتجاز،^(٤) يجب بذل جهود لضمان تيسر الشباب الموجودين في الرعاية الاحتجازية من الأنشطة الرياضية البدنية. ولاحظ فريق الخبراء أن هناك تحديات معينة في وضع برامج رياضية في سياق أماكن الاحتجاز، تشمل مسائل السلامة والأمن والافتقار إلى المرافق المناسبة. ومع ذلك، رأى فريق الخبراء أن البرامج الرياضية في أماكن الاحتجاز، وخصوصاً عندما تكون مرتبطة بالموارد والتدخلات المجتمعية، يمكن أن تقدم دعماً مباشراً لإعادة الإدماج الاجتماعي لمن يغادرون أماكن الاحتجاز، على سبيل المثال في استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز الانخراط في خدمات عبور البوابة والرعاية الفردية الشاملة وفي دعم الجناة السابقين من أجل الحصول على فرص للتعليم والعمل.

٢٥- وفيما يتعلق بالبرامج المنفذة في بيئات السجون، شدد فريق الخبراء على أهمية اعتماد نهج يركز على الشخص وضمان الإنصاف في تيسير ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية. ويلزم أن يكون توفير الأنشطة الرياضية ملبياً للاحتياجات الفردية، مع التركيز على الصحة والرفاه وإعادة التأهيل. وذكر أن الرياضة يمكن أن تيسر التفاعل المفيد بين السجناء وأفراد المجتمع المحلي وأن تيسر إعادة إدماجهم. وشدد فريق الخبراء على أهمية دور موظفي السجون في تيسير هذا التحول، وكذلك على الحاجة إلى تدعيم قدرتهم على تنفيذ برامج رياضية فعالة.

٢٦- وفيما يتعلق بنوع الرياضة المستخدمة لأغراض درء الإجرام، اتفق فريق الخبراء على أنه يمكن، في السياق الصحيح وبالبرمجة المتأنية، استخدام أي نشاط رياضي أو بدني. غير أن فريق الخبراء لاحظ أيضاً أن استخدام الأنشطة غير المناسبة قد يكون له أثر ضار. فبعض أنواع البرامج الرياضية، مثل البرامج التي تنطوي على رياضات قتالية أو فنون الدفاع عن النفس أو رفع الأثقال، وإن كانت إيجابية في سياقات معينة، يمكن أن تسبب بعض التحديات في التنفيذ، وينظر إليها أحياناً على أنها تسهم، ما لم تستخدم بعناية، في نشوء ثقافة ترابئية وعنيفة. وأوصى فريق الخبراء

(٤) انظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المحردين من حريتهم، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين، والقواعد الأوروبية المنقحة بشأن السجون.

باستخدام أنشطة رياضية لا تشدد على قواعد رياضات معينة وعلى الفوز، بل تشدد على اختيار المشاركين ووضع برامج تناسب الاحتياجات الفردية وتوفر تعقيبات إيجابية.

٢٧- وعلاوةً على ذلك، رأى فريق الخبراء أنه في البرامج القائمة على الرياضة التي توفر خدمات رعاية فردية شاملة، مثل التوجيه وغيره من أشكال الدعم الفردي، قد لا تكتسي الأنشطة الرياضية أهمية رئيسية ما دامت تمثل "شركاً" لاجتذاب الشباب إلى ميدان محفز وإشراكهم في برامج يُوفّر فيها مزيد من التعليم أو التدخلات. ولاحظ فريق الخبراء أن نجاح أي تدخل قائم على الرياضة يمكن أن يتحدد بقوة التدخلات الموازية أو الجوانب غير الرياضية للبرنامج، بما في ذلك كاريير ما العاملين على تنفيذ البرنامج وخبرتهم وأساليب مشاركتهم، أكثر بكثير من اختيار نوع الرياضة أو مدى المشاركة في الأنشطة الرياضية. ومن ثم، يكتسي اختيار الأنشطة المناسبة والعاملين المناسبين الذين ينفذون التدخلات القائمة على الرياضة أهمية بالغة.

٢٨- وشدد فريق الخبراء على الأهمية البالغة لدور المدربين والميسرين والمتطوعين الرياضيين في ضمان نجاح التدخلات والبرامج الرياضية في الوقاية من الإحرام، بما في ذلك دورهم في حشد الشباب وتحفيزهم وتقديم قُدوات يُحتذى بها وإبقاء المشاركين منخرطين في البرنامج وتوفير بيئة آمنة وراعية. وشدد فريق الخبراء أيضاً على أهمية العلاقات المتبادلة بين الممارسين والشباب في برامج الوقاية من الإحرام القائمة على الرياضة وأهمية الأصالة والثقة والاحترام في تلك العلاقات. وشدد فريق الخبراء على أهمية بناء القدرات والحاجة إلى الاستثمار في تنمية تلك الموارد البشرية الأساسية ودعمها.

٢٩- وأولى فريق الخبراء اهتماماً وافياً للقلق المتزايد من الأخطار التي تهدد سلامة الرياضة والتي يمكن أن تقوض قدرة الرياضة على الإسهام إيجابياً في ثقافة احترام القانون والإدماج الاجتماعي وفي تحقيق أهداف معينة في مجال منع الجريمة.

٣٠- وبعد النظر في عدة تجارب حديثة العهد في تنفيذ مبادرات رياضية للوقاية من الإحرام في سياقات متنوعة، بما فيها المبادرات التي تنفذ في سياق البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لاحظ فريق الخبراء أن تصاميم البرامج وممارساتها تختلف اختلافاً كبيراً وتشمل أنواعاً مختلفة من المنظمات، ولكن أكثر التدخلات الرياضية فعالية في الوقاية من الإحرام هي تلك التي تمثل جزءاً من البرامج التي:

(أ) يُضفى عليها طابع مؤسسي ضمن إطار نهج شمولي لمنع الجريمة يرتبط بإطار وطني لمنع الجريمة أو بأهداف معينة في مجال منع الجريمة؛

(ب) تُصمَّم على نحو استراتيجي بالاستناد إلى نظرية واضحة وذات مصداقية للتغيير تتناول ما يتبين وجوده في الأنشطة الرياضية المختارة من عناصر يمكن أن تفضي إلى نتائج وقائية، وتُنظَّم عمداً لمعالجة طائفة واسعة من عوامل الخطر؛

(ج) تقوم على ما سبق معرفة جدواه في منع الجريمة، والتي تُصمَّم خصيصاً لتناسب السياق المحلي واهتمامات الشباب وخلفياتهم الثقافية، والتي تُفضّل اتباع نهج إنمائي على اتباع نهج تحنينية؛

- (د) تتناول حالة الجريمة على الصعيد المحلي وتبلي الأهداف والأولويات المحلية في مجال منع الجريمة، بما فيها الأهداف والأولويات المستبانة من خلال تشخيص تشاركي لأحوال الجريمة؛
- (هـ) تستخدم نهجاً مرناً قادراً على التجاوب مع التغيرات في السياق المحلي والتحديات التي لا بد أن تنشأ أثناء تنفيذ البرامج؛
- (و) تستقدم وتُشرك الشباب من الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر دون وصمهم، مع التسليم بأن الفئات الضعيفة بعيدة عن التجانس وأن لدى كل فئة خصوصيات يجب مراعاتها أثناء تخطيط التدخلات وتنفيذها؛
- (ز) تركز على نهج قائم على مواطن القوة يهدف إلى تعزيز عوامل الحماية وتخفيف عوامل الخطر، وتوفير للشباب فرصاً للنجاح والتقدير؛
- (ح) توفر تدخلات مكثفة وطويلة الأمد من خلال آليات مستدامة لتقديم الخدمات تُشرك الشباب على المدى الطويل وتمكّن من إقامة علاقات مستدامة؛
- (ط) تقلل من شأن العناصر التنافسية للأنشطة الرياضية وتشدّد على الدوافع الداخلية ومعايير النجاح الفردية في بيئة موجهة نحو إنجاز مهام معينة؛
- (ي) تُشرك مدرّبين مؤهلين وموجهين رياضيين وميسرين مدرّبين على الاضطلاع بتدخلات فعالة لمعالجة عوامل الخطر وبناء قدرة الشباب على مواجهة الإحرام والإيذاء؛
- (ك) تُشرك أفراد الأسرة، وتدعم التفاعلات الإيجابية بين الشباب والجهات الرئيسية الفاعلة في المجتمع (الأقران والوالدين والموجهين الرياضيين والميسرين)، وتدمج الجهود التي تبذلها الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي؛
- (ل) تعزز التفاعل المجدي بين الشباب الأشخاص والبالغين الذين يوفرون الاهتمام والرعاية، مما يُرسخ إحساساً بالقبول والانتماء، ويعطي قيمة للإنجاز الفردي، ويشجع على اتخاذ موقف إيجابي تجاه المستقبل، ويساعد الشباب على اكتساب قدرة على العمل مع الآخرين وعلى حل المنازعات؛
- (م) تمثل جزءاً من نهج متعدد الهيئات، يشمل المدارس والمنظمات الرياضية والمتخصصين في مجال منع الجريمة، وكذلك الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية عند الاقتضاء.
- ٣١- وشدّد فريق الخبراء على أهمية البرامج الرياضية الوقائية من الإحرام والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وعلى الحاجة إلى توفير مجموعة واسعة من البرامج الرياضية الآمنة والمتاحة للنساء والفتيات تراعي أيضاً الاختلافات الثقافية. ورأى فريق الخبراء أنه يمكن تسهيل هذا الأمر من خلال: التشاور مع النساء والفتيات أثناء تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها؛ والاستفادة من الخبرات الفنية الموجودة لدى المنظمات المنخرطة بالفعل في تعزيز مشاركة النساء والفتيات في الأنشطة الرياضية؛ وتطبيق الضمانات والاستراتيجيات والممارسات "المراعية لآثار الصدمات النفسية" على النساء والفتيات في التدخلات القائمة على الرياضة؛ وضمان أن تتناول التدخلات أبرز عوامل الخطر والعوامل الوقائية الخاصة بكل فئة جنسانية؛ وتوظيف موجّهات وميسّرات

رياضية؛ وتنمية قدرات الموجهين والميسرين والمدربين الرياضيين والقادة الرياضيين على حد سواء لكي يتصرفوا كقُدوات يُحتذى بها ويواجهوا القوالب النمطية والمعايير والمواقف الجنسانية التي تتغاضى عن التمييز والعنف القائم على نوع الجنس أو تبررهما.

٣٢- وشدد فريق الخبراء على أن التدخلات الرياضية يجب أن تتبع دائماً مبدأ "عدم الإضرار"، وأن الحفاظ على سلامة المشاركين يجب أن يوجه عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم جميع التدخلات والبرامج الرياضية الرامية إلى الوقاية من الإحرام. وهذا يشمل ضمان إمكانية وصول الجميع دون تمييز إلى الأنشطة الرياضية وإلى فضاءات رياضية آمنة، وضمان أن تكون التدخلات التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر أو الجناة الشباب "مراعية لآثار الصدمات النفسية" وألا تسهم في وصمهم أو إقصائهم اجتماعياً. وإدراكاً لأن الأطفال والشباب المشاركين في الألعاب الرياضية، ولا سيما الفتيات، يكونون في بعض الأحيان معرضين بصفة خاصة للتعدي والاستغلال والعنف بسبب اعتمادهم على دعم الموجهين وغيرهم ممن يشغلون مواقع نفوذ، أوصى فريق الخبراء باعتماد سياسات وهياكل معينة لمنع التعدي والعنف ضد الأطفال والشباب في مجال الرياضة والتصدي له.

٣٣- وسلم فريق الخبراء بأن التجارب الرياضية للشباب الضعفاء اجتماعياً لا تكون دائماً إيجابية وداعمة. فقد تكون للمشاركة في الأنشطة الرياضية جوانب تكاملية (صداقة وثقة وتماسك اجتماعي) ولكنها تستتبع أيضاً آثاراً عكسية. إذ قد ترتبط هذه المشاركة لدى بعض الأفراد بتجارب فشل شخصي وبخيبة أمل، أو بالتنمر أو الإقصاء. وفي بعض الحالات، قد تكون المشاركة في الأنشطة الرياضية المنظمة أثناء مرحلة المراهقة مرتبطة أيضاً بعواقب صحية سيئة، مثل زيادة تناول الكحول. فبعض الأنشطة الرياضية يمكن أن تُطغس العنف والمواجهة أو حتى أن تُشرعنهما فيما يتعلق ببعض المثل الذكورية. ولذلك، شدد فريق الخبراء على أهمية ضمان ألا تشجع البرامج الرياضية النزعة الذكورية الفاسدة أو المواجهات أو العنف أو العنف القائم على نوع الجنس.

٣٤- وأشار فريق الخبراء إلى التحديات التي كثيراً ما تواجه عند تخطيط التدخلات الرياضية في سياق حضري محروم، ورأى أن التوترات الناشئة من المجتمع المحلي، مثل الممارك المتعلقة بالسيطرة على المناطق بين العصابات، يمكن أن تؤثر على التدخلات. ورأى فريق الخبراء أيضاً أن من المهم جداً أن تُؤخذ في الاعتبار الهياكل الاجتماعية وهياكل السلطة المسؤولة عن استبعاد بعض الشباب من الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية الصحية. وعلى نحو أكثر تحديداً، لاحظ فريق الخبراء أن البرامج الرياضية الرامية إلى وقاية الشباب المعرضين للخطر من الإحرام كثيراً ما تستهدف في الواقع الشباب المهمشين والساحطين الذين قد يصعب العثور عليهم، والأصعب من ذلك إشراكهم في تلك البرامج. ولاحظ فريق الخبراء أيضاً أن استراتيجيات الاستقدام الحالية، التي كثيراً ما تعتمد على النوادي الرياضية والمتطوعين، تغفل أحياناً الشباب الذين يكون إقصاؤهم الاجتماعي أكثر تعقيداً أو حدة، والذين هم على الأرجح أكثر حاجة إلى دعم تدخلية. ولذلك، ينبغي أن تُصمم البرامج تحديداً للتصدي للعقبات المعروفة التي تواجهها مختلف الفئات الضعيفة (مثل المهاجرين وأطفال الآباء المسجونين وأطفال الشوارع والشباب المنخرطين في العصابات) وينبغي أن تسعى إلى إشراك الشباب وأفراد المجتمع المحلي في عملية الاستقدام، واختيار الأنشطة الرياضية وتصميم البرنامج.

٣٥- وبما أن التدخلات الرياضية التي تعطي نتائج في مجال منع الجريمة في سياق معين لا يمكن بالضرورة افتراض إمكانية نقلها على الفور إلى سياق مختلف، يجب أن تكون نماذج التدخل المستخدمة في سياق مختلف موضوعة على الصعيد المحلي أو مكيفة مع السياق الجديد. وفي هذا الصدد، شدد فريق الخبراء على أهمية البرامج اللامركزية والنهج التشاركية في تصميم برامج تُشرك المستفيدين المستهدفين ومجتمعهم المحلية في عملية التخطيط، وتأخذ الاحتياجات والمزايا المحلية بعين الاعتبار.

٣٦- وأشار فريق الخبراء إلى أن الأحداث الرياضية الكبرى قد تتيح فرصة لإذكاء الوعي بمنع الجريمة ودعمه. وإلى جانب ذلك، تتطلب تلك الأحداث في بعض الأحيان مرافق جديدة يمكن إعادة استخدامها لاحقاً في أنشطة أوسع لإشراك الشباب. وأشار فريق الخبراء أيضاً إلى تكرار استخدام مشاهير الرياضيين والشخصيات الرياضية المحلية والأبطال الرياضيين كقدوات يحتذى بها وكسفراء ومحفزين لدعم مبادرات إيجابية لتنمية الشباب. غير أن فريق الخبراء لاحظ أن دور هؤلاء الأفراد لم يكن على الدوام واضحاً بما فيه الكفاية، ونصح بتوخي الحذر في اختيار القدوات المحتملة أو السفراء المحتملين، وتوخي الحرص الواجب أثناء استفادتهم، وتوخي العناية لدى تحديد الرسالة المراد نقلها، وتدريب أولئك الأفراد حسب الاقتضاء.

٣٧- ومن المسلم به منذ زمن طويل أن التعاون والشراكات يمثلان جزءاً أساسياً من أنشطة منع الجريمة على نحو فعال، وتتطلب البرامج الرياضية الرامية إلى منع الجريمة، مثل سائر أنواع أنشطة منع الجريمة، تنسيقاً وإقامة شراكات بين مختلف القطاعات والمستويات الحكومية والمنظمات الأهلية. وأشار فريق الخبراء إلى أن الشراكات يمكن أن تكون أداة مهمة لمعالجة محدودية الموارد المحدودة عند توسيع نطاق أنشطة منع الجريمة، على سبيل المثال في سياق تقديم الخدمات، واستدامة البنى التحتية والمرافق. واتفق فريق الخبراء على أن تبادل الممارسات الجيدة وإنشاء جماعات الممارسين هما أمران ضروريان لدعم تلك الشراكات وذلك التعاون، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٨- وأشار فريق الخبراء إلى الحاجة إلى اتباع نهج محلية إزاء المشاكل المتعلقة بالجريمة، حسبما شُدد عليه في المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في ميدان منع الجريمة في المدن، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٩/١٩٩٥. وأشار في هذا الصدد إلى أهمية تشجيع وتيسير استخدام الرياضة في المبادرات المحلية أو المجتمعية لمنع الجريمة، بما في ذلك من خلال التمويل ووضع لوائح تنظيمية مساندة وتخطيط الأماكن الآمنة والمتاحة لعامة الناس، وتطوير المرافق الرياضية وحشد الدعم المجتمعي. ولهذا السبب، أشار فريق الخبراء أيضاً إلى أهمية خطط العمل الوطنية والمحلية لمنع الجريمة التي تأخذ في الحسبان، ضمن حملة أمور، العوامل التي تزيد من احتمال وقوع جرائم في أوساط بعض السكان والأماكن، على نحو شامل ومتكامل وتشاركي، وإلى أهمية أن تستند هذه الخطط إلى أفضل الأدلة والممارسات الجيدة المتاحة.

٣٩- وعلى وجه الخصوص، أكد فريق الخبراء ما للشراكات بين المدارس والمنظمات الأهلية من أهمية بالغة في معالجة مسائل إشراك التلاميذ، بل ووقف التسرب من المدارس من خلال مبادرات مجتمعية تركز على الرياضة. ويمكن للشراكات بين المدارس وقادة المجتمعات المحلية أن

تساعد على إشراك الشباب في تحقيق الأهداف المدرسية وفي إبقائهم ملتزمين بها. وشدد فريق الخبراء على دور المدارس بالتعاون مع الهيئات الأهلية في تحقيق إمكانات الأنشطة الرياضية المنظمة على نحو كامل، إلى جانب أنشطة تعليمية أخرى أو بمعزل عنها، وفي الإسهام في انخراط الشباب في المدارس واستبقاء التلاميذ والتحصيل الأكاديمي، وهذه كلها معروفة بأنها عوامل قوية للصمود أمام المصاعب ووسائل للإدماج في المجتمع.

٤٠ - وأبرز فريق الخبراء أيضاً أهمية الشراكات مع النوادي الرياضية والمنظمات الرياضية التي يمكن أن توفر موجهين مدربين وبرمجة متممّة وأماناً بدنياً ووجدانياً وإدارة قوية وسياساتاً يتمثل في برامج رياضية للوقاية من الإحرام. وقام كثير من الاتحادات الرياضية الوطنية والنوادي المحلية الأعضاء فيها بتنفيذ مبادرات رياضية خاصة بها أو بالعمل في شراكة مع منظمات غير حكومية لفعل ذلك. ولاحظ فريق الخبراء أن المنظمات الرياضية بجميع مستوياتها تمتلك خبرات فنية قيمة في تطوير وترويج الرياضة يمكن استخدامها في تحقيق أهداف منع الجريمة، رغم إمكانية وجود تحديات في بعض الحالات تتعلق بالتوفيق بين المفاهيم التنافسية والانتقائية لتطور الرياضة والأداء الرياضي باتباع نهج أكثر شمولاً للجميع تستخدم الرياضة في السعي إلى تحقيق أهداف منع الجريمة.

٤١ - ولاحظ فريق الخبراء أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تزيد من فرص البرامج الرياضية واستدامتها وأن تتيح فرص تمويل مبتكرة ومستدامة.

٤٢ - ولاحظ فريق الخبراء أيضاً تزايد الاهتمام الدولي بالدور الذي يمكن للرياضة أن تؤديه كأداة فعالة لمنع التطرف العنيف. وعلى الرغم من محدودية الأدلة على فعالية البرامج الرياضية في منع التطرف العنيف والحاجة إلى مزيد من البحوث والتحليلات والإرشادات بشأن كيفية استخدام الرياضة في هذا السياق، أقر فريق الخبراء بأن الرياضة والتدخلات الرياضية يمكن أن تكون وسيلة فعالة للتصدي لأيديولوجيات التطرف العنيف وأسبابه الجذرية من خلال إشراك الشباب والمجتمعات المحلية والفئات المهمشة، بمن فيها النساء والفتيات.^(٥)

٤٣ - وأعرب فريق الخبراء عن قلقه إزاء عدم وجود تقييم ورصد متينين لاستخدام الأنشطة الرياضية والبدنية في البرامج والتدخلات الرامية إلى منع الجريمة، وهي مسألة سائدة أيضاً في البرامج والسياسات التي تستخدم الرياضة لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، أشار فريق الخبراء إلى بعض التحديات في قياس أثر برامج منع الجريمة عموماً، وعلى الأخص برامج الوقاية القائمة على الرياضة، بما في ذلك التحديات العملية والمنهجية في تقييم المشاريع ذات الأثر الجماعي (على سبيل المثال، عندما يسعى أكثر من مشروع واحد في الوقت نفسه إلى تحقيق الهدف نفسه، مثل الحد من معاودة الإحرام). وبما أنه من المتوقع أن تكون التدخلات الرياضية مجرد جانب واحد من جوانب استراتيجية أشمل للوقاية من الإحرام، فيستحيل في بعض الأحيان فصل أثرها عن أثر سائر عناصر الاستراتيجية الوقائية. وأخيراً، أشار فريق الخبراء إلى التحدي المتمثل في إقناع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المانحون، بتمويل التقييمات وإجرائها.

(٥) انظر أيضاً United Nations Office on Drugs and Crime, *Desk Review on Sport as a Tool for the Prevention of*

Violent Extremism (December 2018).

٤٤ - وعلى الرغم من هذه التحديات التقييمية، شدد فريق الخبراء على أن الالتزام ببرامج درء الإجرام القائمة على الأدلة يستتبع إجراء تقييمات أمتن للبرامج الرياضية. وذكر أن البرامج تتطلب تقييمات متينة للعمليات من أجل ضمان الأمانة في طرائق تنفيذ البرامج، وكذلك إجراء تقييمات للأثر تستخدم البيانات الكمية والنوعية على حد سواء. وهذا الأمر ضروري للمساعدة على استبانة القيمة التي تضيفها الرياضة كأداة لمنع الجريمة، ولا سيما عندما تنفذ التدخلات الرياضية جنباً إلى جنب مع أنواع أخرى من التدخلات، مثلما هو الحال في أحيان كثيرة. إذ إن للرصد والتقييم أهمية بالغة في استبانة الممارسات الفعالة والنهج الفاشلة، وكذلك في ضمان الاستدامة فيما يتعلق بدعم السياسات وتمويل البرامج.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - في ضوء ما سبق، قدم فريق الخبراء التوصيات الواردة أدناه لكي تنظر فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتوخياً لأن تُقرها في دورتها التاسعة والعشرين.

٤٦ - لدى استخدام الرياضة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، ينبغي للدول الأعضاء:

- (أ) أن تدمج التدخلات الرياضية بعناية في استراتيجيات وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تدعيم عوامل الحماية المعروفة والتصدي لعوامل الخطر المتمثلة في الإجرام والإيذاء؛
- (ب) أن تعتمد سياسات وبرامج رياضية شاملة للجميع، وأن تروج لمشاركة النساء والفتيات في الأنشطة الرياضية، وأن تشجع التعاون بين الجهات المعنية المتعددة؛
- (ج) أن تساعد وتشجع الحكومات المحلية والبلديات على توفير أماكن آمنة للأنشطة الرياضية والبدنية وعلى توفير فرص متساوية لوصول جميع الشباب إلى المرافق الرياضية؛
- (د) أن تدعم نشر المعارف وتبادلها بشأن البرامج الرياضية الناجحة، وأن تساعد على بناء قدرات المنظمات الرياضية فيما يتعلق بمنع الجريمة؛
- (هـ) أن تعتمد سياسات وهياكل معينة لمنع التعدي والاستغلال والعنف ضد الأطفال والشباب والتصدي لها في مجال الرياضة، وأن تكفل إدراج الضمانات اللازمة للمشاركين لدى تصميم وتنفيذ المبادرات الرياضية الرامية إلى منع الجريمة؛
- (و) أن تدعم مبادرات رياضية مستمرة ومكثفة وطويلة الأمد، مبنية على طرائق مجرّبة لمنع الجريمة، ومصممة بالتشارك مع الفئات المستهدفة أو بالتشاور معها؛
- (ز) أن تستثمر في تعزيز قدرة الموجهين والميسرين الرياضيين على تنفيذ تدخلات رياضية؛
- (ح) أن تدعم الشراكات والتعاون في مجال منع الجريمة، وأن تدعم فحجاً متعدد الهيئات، يشمل المدارس والمنظمات الرياضية وأخصائيي منع الجريمة، كما يشمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية عند الاقتضاء؛

(ط) أن تشجّع وتيسّر إجراء بحوث فعالة في المبادرات ذات الصلة ورصدها وتقييمها، من أجل توسيع قاعدة الأدلة المتعلقة بتدخلات منع الجريمة التي تستخدم الرياضة، بما في ذلك إجراء تقييمات متينة للعمليات ضماناً لدقة البرامج وتقييمات للأثر تستخدم البيانات الكمية والنوعية على السواء، وكذلك إجراء دراسات تهدف خصيصاً إلى استبانة القيمة التي تضيفها الرياضة كأداة لمنع الجريمة وإلى إجراء تحديد كميّ لأثر الرياضة الفريد في إطار برامج درء الإجرام المتعددة المكونات.

٤٧- وأوصى فريق الخبراء أيضاً بأن يواصل المكتب، بالتعاون مع منظمات ووكالات أخرى، دعم إنشاء جماعة معنية بالممارسات المتعلقة بالتدخلات والبرامج الرياضية الرامية إلى منع الجريمة، وأن ينظر في إنشاء أو دعم عملية أو آلية لتشجيع ورصد تقييمات برامج منع الجريمة التي تعتمد كلياً أو جزئياً على التدخلات الرياضية.

٤٨- وأوصى فريق الخبراء كذلك بأن ينظر المكتب وشركاؤه في وضع وإتاحة إرشادات إضافية وأدوات عملية للممارسين في مجال منع الجريمة بشأن مختلف جوانب إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك:

(أ) إرشادات بشأن كيفية تنفيذ التدخلات الرياضية على نحو فعال في سياق إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع، ولا سيما في أماكن الاحتجاز؛

(ب) إرشادات بشأن الاستخدام الفعال للتدخلات الرياضية الرامية إلى منع التطرف العنيف والعنف ضد النساء والفتيات؛

(ج) معايير تقييمية لفحص البرامج والسياسات القائمة على الرياضة والرامية إلى منع الجريمة والبيئات المادية والاجتماعية التي تُنفذ فيها تلك البرامج والسياسات؛

(د) استبانة الفرص المتاحة لإدماج تدخلات رياضية معينة في الخطط والاستراتيجيات المحلية لمنع الجريمة؛

(هـ) إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات المشاركة في برامج رياضية لمنع الجريمة أن تستعرض عملياتها، وأن تحدد الأهداف، وأن تُشرك النساء والفتيات استباقياً كمشاركات وقيادات.